

# أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي على الناتج المحلى الإجمالي في مصر The Impact of Foreign Direct Investment from EU Countries on GDP in Egypt

إعداد

أميرة محمد محمد حسين عامر رئيس شعبة –الجهاز المركزى للمحاسبات لنيل درجه الماجستير في التخطيط والتنميه إشراف

الأستاذة الدكتورة/ فادية محمد عبد السلام أستاذ الاقتصاد – مدير معهد التخطيط القومى الأسبق



#### **National Planning Institute**

### The Impact of Foreign Direct Investment from

#### **EU Countries on GDP in Egypt**

Master Thesis Planning and Development

Prepared by

#### **Amira Mohamed Mohamed Hussein Amer**

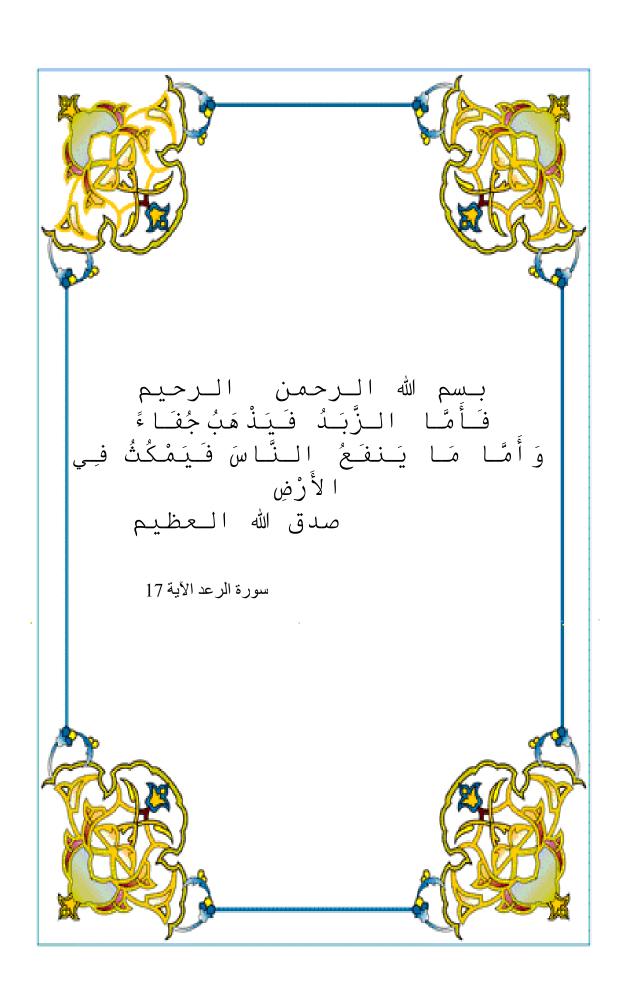
**Under Supervision of** 

Prof. fadia Mohamed Abd Alsalam

**Professor of Economics** 

**National Planning Institute** 

2015



# إهداء

```
إلى روح والدتى الغالية وقرة عينى،،، إلى روح والدى الغالى،،، إلى معلمتى أستاذتى الدكتورة فادية عبد السلام،،، إلى أختى العزيزتين هبه ورانيا،،،
```

#### شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى أستاذتى الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام (أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومى الأسبق)، لتفضلها وتكرمها بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمته لى من عونٍ صادق واهتمام بالغ وتوجيهات قيمة وآراء سديدة أضاءت لى طريق العلم ويسرت لى جل الصعاب، بالإضافة إلى تشجيعها المستمر ودماثة خلقها وسعة صدرها، فكانت لى بمثابة الأم والمثل الأعلى، فلها منى وافر العرفان والامتنان، وجزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ فرج عزت (أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس) لقبوله الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة مما يثرى المناقشة، وتخصيص جزء من وقته الثمين لتقييم هذه الدراسة وذلك على الرغم من أعبائه ومسئولياته الكثيرة، فله منى جزيل الشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحى (أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومى الأسبق)، لمشاركته فى مناقشة وتقييم هذه الدراسة، مما يعد إضافة متميزة للمناقشة، كذلك فقد كان نعم الأستاذ فى سنوات دراستى بمعهد التخطيط القومى ، جزاه الله عنى كل الخير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذتى وزملائى بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وأخص بالذكر رؤوسائى الأستاذة / منى الملاخ ، والأستاذ/ نصر شهدى، والأستاذة / سوسن عوض ، والأستاذ / سامى المليجى ، والأستاذ / أشرف إدوارد لتشجيعهم وتعاونهم معى .

وإن كان لى أن أشكر أحداً بعد الله عز وجل فلا يسعنى إلا أن أشكر روح والدتى الغالية رمز العطاء ونبع الحنان، وروح والدى الغالى وأخواتى العزيزات هبه ورانيا، لتشجيعهما الدائم، وتفانيهما فى تقديم العون لى، لإتمام وإنجاز الرسالة، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظهما و يجزيهما خير الجزاء وأن يسكن والداى فسيح جناته.

وأخيراً أشكر كل من مد لى يد العون والمساعدة فى إعداد هذه الدراسة وأخص بالشكر أساتذة معهد التخطيط القومى وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ محرم الحداد والأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى والأستاذ الدكتور / محمد عبد الشفيع والأستاذة الدكتورة / زينات طبالة والأستاذ الدكتور/سيد دياب، لتشجيعهم الدائم وتعاونهم معى وجميع زملائى خلال فترة دراستنا بالمعهد.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

الباحثــة

#### مقدمة الدراسة

شغلت قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمنشغلين بقضايا التنمية والنمو ، فالسياسات الاقتصادية تسعى إلى زيادة فرص الاستثمار المتاحة والتحفيز عليها ، والإنجازات تقاس بمدى ما تحققه الدولة من هذه الاستثمارات الأجنبية .

وبذلك أصبحت قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم القضايا الاقتصادية التى تعمل الدول على النهوض بها وتنميتها وذلك لخدمة العديد من المجالات الاقتصادية مثل توفير موارد من النقد الأجنبى والمحافظة على قيمة العملة المحلية ، هذا بالإضافة إلى دور الاستثمارات في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمالة .

ويعتبر الاستثمار الاجنبى المباشر من أفضل المصادر لتمويل فجوة الموارد المحلية فى البلدان الناميه ومن بينها مصر وذلك باعتباره مصدرا" مستقرا" نسبيا" مقارنة" بمصادر التمويل الخارجى الأخرى (القروض والمساعدات الخارجية واستثمارات الحافظه الأجنبية).

كذلك يمثل الاستثمار الاجنبى المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالى وبالتالى يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص في الإدخار المحلى عن الاستثمار المراد تحقيقه.

أيضا يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات التى تؤثر وتتأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشره وغير المباشره فقد تسهم التدفقات من رؤوس الأموال فى إضطراب أسعار الصرف، فمع التدفقات الداخله قد تحدث مبالغة فى قيمه العملة المحلية وعلى جانب أخر فى حاله وجود تدفقات خارجه يحدث انخفاض فى قيمة هذه العملة مما يجعلها عرضة للمضاربات .

والمتتبع لتطور الاستثمارات الأجنبيه المباشره في الاقتصاد المصري على مدار فتره الدراسة والمتتبع لتطور الاستثمارات الأجنبيه المباشره في الاقتصاد من 509 مليون دولار في عام 2001/2000 لتسجل 10.9 مليار دولار تقريبا في عام 2001/2003 ، كما ان مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشره في الناتج المحلى الإجمالي لمصر قد زادت من أقل من 1% عام 2001/2000 لتسجل حوالي 4% عام 2014/2013 . ونشير أيضا إلى بعض التغيرات في

أ

 $<sup>^{1}</sup>$  كما ورد تفصيلا بالفصل الرابع جدول رقم $^{1}$ 

سياسة الصرف الأجنبي بدءا من عام 2003 مع تحرير سعر الصرف الجنيه المصري حيث ارتفع سعر الصرف للدولار الأمريكي من 3,9 جنيه مصري في عام 2001/2000 ليسجل 6,03 جنيه مصري في عام 2003/2002 ليسجل 2003/2002 ثم استقر مابين 5,80 جنيه مصري –6 جنيه مصري خلال الفتره مصري في عام 2003/2001 ثم ارتفع إلى 7,8 جنيه مصري عام 2014/2013 أي أن الجنيه المصري يواصل انخفاضه مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يثير العديد من التخوفات على مستوى الاستهلاك والاستثمار المحلى والأجنبي والذي ينعكس بطبيعه الحال في ارتفاع معدل التضخم وآثار ذلك على التوقعات بمزيد من الانخفاض في قيمه الجنيه المصري.

والملاحظ أيضا فيما يخص معدلات التضخم وفقا لأسعار المستهلكين أنها شهدت ارتفاعا في عام تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى وأنها سجلت 11,1% في عام 2004/2003 ، كما ارتفعت في عام 2008/2007 بدايه عام الأزمه الماليه العالميه لتسجل 20% ثم عاودت الإنخفاض في السنوات التاليه لتدور مابين 7%: 12% حتى عام 2014/2013 .

و نحاول فى هذه الدراسة أن نلقى الضوء على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي على الناتج المحلى الإجمالي في مصر في ضوء اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بالدراسة والتحليل من خلال الفصول الرئيسية التالية :

الفصل الأول: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.

وفى هذا الفصل نتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وإنواعه وأشكاله وخصائصه وأهم النظريات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الإيجابية والسلبية له على اقتصادات الدول المضيفة.

الفصل الثانى: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومصر.

ويتناول هذا الفصل دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته على مستوى العالم ومصر والاتجاهات الإقليمية والقطاعية في كل منهما مع استعراض بعض الإحصاءات العامة الموضحة لذلك وفي النهاية أهم المعوقات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتغلب عليها مع طرح بعض المقترحات لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصاديه بين دول الاتحاد الأوروبي و مصر في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

وفي هذا الفصل سنتناول ببعض من التفصيل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بداية من دوافع توقيعها من الجانب المصري والأوروبي وإيجابياتها وسلبياتها والعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي في ظل الاتفاقية.

الفصل الرابع: نموذج قياسي مقترح لدراسة أثر الاستثمارات المباشره من دول الاتحاد الأوروبي على الناتج المحلى الإجمالي في مصر.

وتستند منهجيه القياس على قياس العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى لمصر كمتغير تابع ومتغيرات إجمالى الاستثمارات الأجنبيه المباشرة لمصر، الاستثمارات المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى، معدل الإدخارالمحلى، سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى، معدل التضخم وفقا" لأسعار المستهلكين في مصر. من خلال استخدام البرنامج الإحصائى

#### .(EVIEWS6.1)

وهذه المتغيرات تم تحديدها وفقا" للنظرية الاقتصادية ومن كثير من الدراسات السابقة على الدول النامية .

أولا": أهمية الدراسة:

#### ترجع أهميه الدراسة إلى مايلى:

- الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وخفض معدلات البطالة وزيادة التوظف ، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الصادرات حيث تعانى مصر من فجوة الموارد المحلية ، وهو ما يتطلب توظيف تلك الاستثمارات لخدمة أغراض التنمية .
- الاستثمار الأجنبى المباشر له العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على العديد من الأهداف الاقتصادية مثل: تطوير المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي (نقل

التكنولوجيا) ، وزيادة الصادرات والتي تحتاج إلى القياس الكمى لعلاقتها بأهداف التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو الاقتصادي في الناتج المحلى الإجمالي .

وعلى الرغم من كل هذه الآثار الإيجابيه المتوقعه للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى مصر فإن هناك آثار أخرى سلبية قد ترتبط بمزاحمه الاستثمار المحلى وإغلاق للمشروعات المحلية وخروجها نهائيا من السوق.

كما أن هناك احتمالات بأن يترتب عليها زيادة في الواردات بما يفوق زيادة الصادرات ، وقد يترتب عليها نقص في المدخرات في السوق والتي تتجه عادة" إلى الاستثمارات المحلية . هذا فضلا عن الآثار المرتبطة بتحويل الأرباح لتلك المشروعات للخارج والتأثيرات السلبية المتوقعة على الموازنة العامه في الدولة والمرتبطة بالتوسع في منح الإعلاءات والحرمان من الإيرادات الضريبيه والجمركيه .

والأثر الأهم الذى يشغل الاقتصادات النامية ومنها مصر هو المحصله النهائية لهذه الاستثمارات على خلق فرص للعمالة وتخفيض البطالة .

#### ثانيا": مشكلة الدراسة:

فى ضوء هذا السياق تتبلور مشكلة الدراسة فى البحث عن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل الاتفاقيات الدولية ، وعلى رأسها اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، على الناتج المحلى الإجمالي في مصر .

#### وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما أثر انعكاس المناخ الاستثمارى في مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
  - ماهى سبل التغلب على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ؟
- ما هو دور اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ؟
- ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي في مصر على الناتج المحلى الاجمالي ؟
- لأى مدى نجحت الاستثمارات المباشره فى مصر من دول الاتحاد الأوروبى فى سد فجوة الموارد المحلية وتشجيع الادخار المحلى بإعتبارها مكملة له وليست مزاحمه له ؟

#### ثالثا: أهداف الدراسة:

فى ظل أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية ، وما تساهم به هذه الاستثمارات فى زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل والنمو الاقتصادى بصفة عامة يمكن القول بأن الدراسة التى نحن بصددها تهدف إلى معرفة أثر الإستثمارات الأجنبية المباشره من دول الإتحاد الأوروبي على حفز النمو فى الناتج المحلى الإجمالي فى ظل المعطيات الخاصة بضعف معدل الادخار المحلى الذى لم يتجاوز الناتج المحلى الأجنبي ومعدلات التضغم على تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة ، سياسة الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم على تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل طبيعه المناخ الاستثماري فى مصر والعمل على وضع تصور لسبل تحسين المناخ الإستثماري المعرفات الأجنبي المباشر مع دراسة وتحليل أهم المعوقات والمشاكل التى تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والتى تؤثر سلباً على تدفقها ، خاصة فى ظل زيادة التنافسية الدولية وتراجع وضعية مصر ( بدلالة مؤشرات تقارير التنافسيه الدوليه ).

رابعا": فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسه فيما يلى:

1-هناك تأثير سلبى للأزمة المالية العالمية عام (2008) على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العالم ومصر.

2- هناك أثر سلبي لتقارير التنافسية الدولية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

3- يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية (البترول) على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر.

4- لا يتوافر المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر .

5- هناك تأثير معنوى للاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي على الناتج المحلى الإجمالي في مصر .

خامسا": منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي والإحصائى كما يلى : المنهج الوصفى :

حيث ستنتهج الباحثة في إطار المنهج الوصفى التحليلي أسلوبين:

الأسلوب الأول: الأسلوب الاستقرائي:

يتمثل فى مراجعة الكتب والمقالات والدوريات العلمية والتقارير والأبحاث والرسائل العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة .

الأسلوب الثانى: الأسلوب الاستنباطي التحليلي:

وهو يعنى بالجانب النظرى و يتمثل فى تحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر بصفة عامه والاستثمارات من دول الاتحاد الأوروبى بصفة خاصه وتحليل الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

#### منهج التحليل الكمى الإحصائى:

يتمثل في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي في مصر بصفة خاصة في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على الناتج المحلى الإجمالي باستخدام نموذج اقتصادي قياسي (EVIEWS6.1)، وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التي توفرها الجهات الرسمية مثل البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط المصرية من خلال التقارير والنشرات الشهرية والسنوية عن الفتره من عام 2001/2000 حتى عام 2014/2013.

سادسا": حدود الدراسة:

النطاق الزمنى المقترح للدراسة:

سيتم تناول الظاهره محل الدراسة خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2014 .

حيث مثل عام (2000) نقطة فاصلة فى الاقتصاد المصرى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى والخصخصه ، وقد شهد قانون الإستثمار ولائحته التنفيذيه عدة تعديلات فى عام 1989 ،1987 ،2012 وذلك لتوسيع نطاق المزايا الممنوحه للمستثمرين ولإزالة التمييز فى المزايا بين المستثمر المحلى والأجنبى ولتسهيل إجراءات تعامل المستثمرين مع الجهات الإداريه فى مصر ، كما تم تحديد النطاق الزمنى بناء على توقيع اتفاقية الشراكه المصريه الأوروبيه

فى عام (2001) بعد عدة جولات من المفاوضات وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ فى يناير عام (2004) .

سابعا": الدراسات السابقة:

تم مراجعة العديد من الدراسات السابقة النظريه والتطبيقيه وثيقه الصله بموضوع الرساله وسيتم استعراضها على النحو التالى:

# (1<u>) دراسة د/ إيهاب نديم 1996</u>

تحت عنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم " قامت هذه الدراسة بمحاولة الإجابة على سؤال أساسي وهو لماذا لم تؤد نظم التسهيلات والحوافز التي تم منحها للمستثمرين الأجانب إلى جذب نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك في ضوء المزايا والمقومات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري من موقع مناسب وتوافر الأيدي العاملة . وكذلك حاولت ذات الدراسة الإجابة على سؤال آخر على قد كبير من الأهمية وهو :

ما العقبات التى واجهت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترات السابقة؟

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبى المباشر في الدولة النامية يمكن تلخيصها فيما يلي :-

- أ. درجة الانفتاح على العالم الخارجي .
- ب. مدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى واستقراره.
- ج. اتباع سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار.
- د. التوسع في إقامة البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق.
  - ه. إنشاء المناطق الحرة.
  - و. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية .
  - ز. درجة الاستقرار السياسى الذي تنعم به الدولة .
- ح. مدى التسهيلات في التعامل بالنقد الأجنبي ، وحرية تحويل الأرباح للخارج

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى الذى حاولت الدراسة الإجابة عليه وهو: ما العقبات والعراقيل التي واجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ؟

ز

<sup>(1)</sup> إيهاب عز الدين نديم ، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم " ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، 1996 .

خلصت الدراسة إلى أن أهم العقبات والعراقيل هي:

أ- حدوث انخفاض في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى 2.4 % وذلك خلال الفترة من 1994-1995.

- ب-ضعف معدل الادخار في مصر.
- ج-ارتفاع القيود التعريفية وغير التعريفية.
- د- وجود تضارب وتداخل في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ه وجود ضعف في المستوى التعليمي وفي مستوى العمالة الماهرة .

# 2) دراسة 1997 Richardson) دراسة

قام بإجراء دراسة على جنوب شرق أسيا لدراسة دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحفيز النمو الاقتصادى وتوصل الى أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان له دوراً كبيراً فى تحفيز النمو الاقتصادى من خلال دوره فى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ، بالإضافة إلى دوره فى زيادة صادرات تلك الدول .

# 

قام بإجراء دراسة على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970–1990) ، لقد أوضح أن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا للاستثمار الأجنبى المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية ، كما أوضحت الدراسة استفادة القطاع الخاص الكورى من الاستثمار الأجنبى المباشر خاصة فى الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول والآلات والإلكترونيات.

# 4) دراسة ا. 1997 Kenworth, J.I دراسة

حاولت هذه الدراسة الوقوف على تحليل مناخ الاستثمار في مصر وتوصلت إلى أن مصر تمتعت بدرجة استقرار سياسي بلغت أربع نقاط من خمس نقاط ، وهي بذلك تحتل المركز الثاني بعد تونس وقد سبقت مصر في الترتيب كل من المغرب وتركيا وإسرائيل حيث حصلت هذه الدول على

<sup>(1))</sup> Richardsin, p(1997) " Globalization and Linkages : Macro – Structural Challenges and Opportunities " OECD" Working Paper , No.181, OCED/GD(97)47, Paris.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> Hong,K.(1997): " Foreign Capital and Economic Growth in Koria: 1970-1990" Journal of Economic Development , Vol.22, No 1 , Jun.

<sup>&</sup>lt;sup>(3)</sup>Kenworth, J.L.(1997). "Foreign Direct Investment in Egypt :Problems and prospects "Development Ecomomic Policy Reform Analysis (DEPR) Project 22 nd International Conference for Statistics, Computer Science for Scientific and Social Application. Cairo, May 10.

ثلاث نقاط ونقطة ونقطتين على الترتيب ، أما بالنسبة للعوامل والمتغيرات الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر فقد اشتملت على متغيرات مثل حجم السوق ومدى احتمال تحقيق ميزة نسبية والمناخ المناسب للأعمال والاستثمار وبعض العوامل والمتغيرات الأخرى مثل الحصص والتعريفات الجمركية والضرائب والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

# راسة Demello) دراسة (5

اشتملت الدراسه على نموذج يغطى (15) دولة نامية ، و (17) دولة ساعية للنمو خلال ، الفترة (1970–1990) وذلك لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال ، ونمو إنتاجية عناصر الإنتاج ، ووجدت الدراسة تأثيرا إيجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج (TFP) في الدول المتقدمة لكنه سلبي في الدول النامية ، ولكن النمط ينعكس في حالة تأثيره على تراكم رأس المال .

ومن هنا استنتج DeMello أن مدى تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على زيادة النمو الاقتصادى يعتمد على درجة التكامل بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلى ، إن قابلية الاستبدال بين مخزون رأس المال الأجنبى والمحلى تبدو مرتفعة فى الدول المتقدمة من الناحية التكنولوجية أكثر منها فى الدول الساعية للنمو فالدول الساعية للنمو تجد صعوبة فى استخدام أو انتشار تكنولوجيات جديدة خاصة بالشركات متعدية الجنسيات ، فالتكنولوجيات المصاحبة للاستثمارالأجنبى المباشر تساهم فى نمو الإنتاجية فى الدول المتقدمة ولكنها غير ذلك فى الدول الساعية للنمو ، ويعزو ذلك لوجود نقص فى كفاءة رأس المال البشرى .

## 6) دراسة Agosin & Mayer دراسة

حيث قاما بتحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر فى فترة زمنية سابقة على معدل النمو الحالى فى الدول المضيفه لاختبار ما إذا كان الاستثمار الأجنبى المباشر يحفز الاستثمار المحلى أو يحل محله خلال الفترة من ( 1970–1995 ) ووجدا أن تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر ليس من الضرورى أن يكون دائماً إيجابياً وفعالاً ومن ثم فإن تبسيط السياسات قد لا يكون الأسلوب الأمثل.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup>De Mello Jr Luiz R,(1999) " Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth : Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economic Paper 51.

<sup>&</sup>lt;sup>(2))</sup> Agosin M.R, & Ricardo Mayer (2000): Foreign Investment in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment? (UNCTAD.Discussion Paper, No.146, Geneva UNCTAD.

# راسة 2001 Bouklia and Zatla دراسة (7

الهدف من الدراسة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط واستخدم الباحثان نموذج الانحدارات التتابعيه في هذه الدراسة من خلال المتغيرات الآتية (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ، الاستثمار في البنية الأساسية ، درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبه من الناتج المحلى الإجمالي ، معدل التضخم والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبه من الناتج المحلى الإجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ) وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1976–1997.

# (8) دراسة Bassem Kamar & Damyana Bakardzhiev دراسة

قامت هذه الدراسة بتحليل محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى أربع دول هى المجر وبولندا واليونان ومصر متبعا المنهج الوصفى التحليلى والكمى وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الاجنبى المباشر فى هذه الدول كانت على النحو التالى:

- 1-سياسات الخصخصة المتبعة .
- 2- الاستقرار السياسى: ويشمل كل من الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.
- 3- الإطار المؤسسى ، ويشمل كل من النواحى التالية : الفساد ، أداء الجهاز المالى والمصرفى ، وتسوية المنازعات ، والبيروقراطية.
- 4- الاستقرار الاقتصادى : ويتعلق باستقرار المؤشرات الاقتصادية الأساسية وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ، ومعدلات التضخم ، وسياسة سعر الصرف .
  - 5-البنية الأساسية والانفاق على البحوث والتطوير.

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup>Bouklia, Rafik and Zatala, magat " The FDI Determinants and its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, round table conference, March 2001.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup>Bassem Kamar & Damyana Bakardzhiev (2002), "The Reforms Needed to Attract More FDI in Egypt Lesson from CEEC Experience Ninth Annual Conferences of The Economic Research Forum for Arab Countries, Turk Iran, 26-28 October.

#### (9) دراسة جمال محمود عطية <u>2002</u> .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة 1987-2000 مستخدما" المنهج التحليلي الاستنباطي والإحصائي.

ولقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى التأثير الإيجابي لمعدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

## (10 دراسة رجب إبراهيم <u>2003</u>

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من المتغيرات التى تؤثر على الاستثمار الأجنبى المباشر ممثلا في الشركات متعدية الجنسيات .

وقد تضمنت الدراسة سؤالين:

الأول: ناقش العوامل والمتغيرات التى أدت إلى جذب الشركات متعدية الجنسيات إلى مصر الثانى: ناقش المعوقات الرئيسية التى تواجهها الشركات متعدية الجنسيات فى مصر كنموذج للاستثمار الأجنبى المباشر.

وكانت النتائج بالنسبة للسوال الأول بأنه لابد من وجود عوامل ومتغيرات لجذب الشركات متعدية الجنسيات إلى مصر ومنها:

- 1) تواجد الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة.
  - 2) وجود بنية اساسية قوية .
    - 3) وجود استقرار اقتصادى.
  - 4) ارتفاع معدل النمو الاقتصادى .

أما بالنسبة للسؤال الثانى فإن أهم المعوقات الرئيسية التى تواجه استثمارالشركات متعدية الجنسيات في مصر:

- 1) زيادة العبء الضريبي .
- 2) انتشار ظاهرة البيروقراطية.
- 3) وجود حالة من الركود الاقتصادى .
- 4) تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمرون.

<sup>(1)</sup> جمال محمود عطية ،" تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2002.

<sup>(2)</sup> رجب إبراهيم ، " إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية ، دراسة ميدانية " ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2003.

## (11 دراسة حسان خضر 2004)

ترى هذه الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي :

سياسات الدولة المضيفة ، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي :-

### أولاً: تيسير الأعمال

- دعم وتعزيز الاستثمار من خلال تحسين مناخ الاستثمار وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة .
  - التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة .
  - الراحة الاجتماعية كتوفير المدارس تثائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها .
    - خدمات مابعد الاستثمار.

#### ثانياً: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
  - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل .
- سياسات العمل وهيكل الأسواق ( لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك)
  - الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
    - سياسة الخصخصة .
  - السياسات التجارية ( التعريفة الجمركية سياسة الحماية الوطنية )
    - السياسة الضريبية.

#### ثالثاً: المحددات الاقتصادية

- أ- عوامل السوق.
- حجم السوق ومعدل الدخل الفردى .
  - معدل نمو السوق.
- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.
  - ب-عوامل الموارد .
  - توفير المواد الخام.

<sup>(1)</sup> حسان خضر ، " الاستثمار الأجنبي المباشر : القضايا والمفاهيم ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 31 ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2004.

- عمالة رخيصة.
  - عمالة كفء.
- توفير التكنولوجيا.

ج- عوامل الكفاءة.

- تكلفة الأصول والموارد.
- تكلفة المدخلات الأخرى ( النقل الاتصالات وتكلفة السلع الوسيطة)

وتختلف هذه المحددات من دولة لأخرى وذلك وفقاً لسياسات الدولة ورغبتها فى فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تك الاستثمارات .

# (12 دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 2004:

توضح دراسة لمركز معلومات مجلس الوزراء أجريت عام 2004 على بعض الدول النامية أن من أهم العوامل الاقتصادية الطاردة للاستثمار هو عدم استقرار الاقتصاد الكلى: حيث يؤدى إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة ، أو التوسيع في المشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلى ، ومن بينها سعر الصرف ، ووضوح واستقرار السياسات المالية ، والنقدية ، وتراجع مستوى البطالة ، والتضخم . . النخ .

# (13 <u>دراسة فيفيان بشرى 2004</u>

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المشاركة الأوروبية على هيكل التجارة البينية بين مصر والدول العربية المشاركة للاتحاد الأوروبي ووضع تصور لقيام التكامل بين مصر وهذه الدول من خلال استغلال المزايا النسبيه لكل دولة وذلك لتعظيم الاستفادة من اتفاقية المشاركة الأوروبية حيث تبحث فكرة التكامل بين مصر والدول محل الدراسة محاولات التكامل الاقتصادى وكيفية إقامة تبادل بيني من خلال دراسة السلع المتبادلة والمتنافسة بين هذه الدولة.

كما تتناول الآثار المستقبلية للمشاركة الأوروبية حيث يمكن من خلالها تعظيم الاستفادة من المشاركة الأوروبية وكذلك دعم التعاون البينى لمصر مع كل من الأردن وتونس والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان وكل ذلك من خلال دراسة تحليلية لاقتصاديات هذه الدول.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup>فيفيان بشرى ، الاثار الاقتصادية للمشاركة الأوروبية على هيكل النجارة البينية بين مصر والدول العربية المشاركة ، رسالة ماجيستير ، كلية النجارة ، جامعة عين شمس،2005 .

وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدعيم التكامل البينى لمصر مع الدول العربية الأخرى المشاركة للاتحاد الأوروبي لتعظيم الاستفادة من اتفاقية المشاركة الأوروبية.

# (14 <u>دراسة عبير فاروق محمود 2004</u>

تستهدف الدراسة ، معرفة أثر الاستثمارات المباشرة الأوروبية والأمريكية ، وتحديد مجالات نشاطها في الاقتصاد المصرى ، ودراسة السياسات الاقتصادية الملائمة التي تكفل تحقيق أقصى استفادة ممكنه للاقتصاد المصرى في ظل المشاركة الأوروبية والأمريكية للاستثمار داخل جمهورية مصر العربية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام الحكومة بالعمل على تهيئة المناخ الاقتصادى والاستثمارى للدولة والذى يعرف على أنه مجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول والمؤثرة بطريق مباشر وغير مباشر على القرار الاستثمارى والتي تقنع المستثمر بتوجيه استماراته إلى بلد معينه دوناً عن بلد أخرى .

## (15 دراسة رضا عبد السلام 2007) دراسة رضا

توصلت إلى أن العوامل الاقتصادية التي توثر على جذب الشركات الأجنبية تتمثل في :

- 1- العوامل الاقتصادية: حيث إن الناتج المحلى الإجمالي ومستوى التضخم يمثلان أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعديه الجنسيات وكلما زادت قوة الاقتصاد لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا" مرغويا من قبل المستثمرين.
- 2- توافر العنصر البشرى: أى توافر عنصر العمل ومهاراته فهو عنصر يلعب دورا إيجابيا في عملية جذب الاستثمار.
- 3- التشريعات الضريبية: هناك العديد من الدراسات ركزت على آثار الحوافز الضريبية فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثراً إيجابياً على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثره ايجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة.

ن

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup>عبير فاروق، " دور الاستثمارات المباشرة الاوروبية والامريكية ومجالات نشاطها فى الاقتصاد المصرى " ، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،2004 .

- 4- البنية الاساسية : حيث إن البنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها تؤدى إلى تحمل الشركات التكاليف أكثر مما يتعارض مع استراتيجية الشركات متعديه الجنسيات .
- 5-حجم السوق والطلب على السلعة بالدولة المضيفة : فكلما زاد حجم الطلب أو حجم السوق في الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقاً أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلى .
- 6- المناخ السياسى بالدولة المضيفة : إن عدم الاستقرار السياسى متمثلا فى النزاعات المدنية مثلا يمكن ان يؤثر بالسلب على قرارات الشركات متعديه الجنسيات بالاستثمار فى تلك الدولة .
- 7- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: تبين من خلال بعض الدراسات التى تناولت تنظيمات مثل النافتا والاتحاد الأوروبي والأبيك أن تأثيرها شديد الإيجابية على تدفق الشركات متعدية الجنسيات حيث يفتح لها أسواق جديدة.
- 8 النظام التجارى للدولة المضيفة : إذا ماقامت الدولة بإزالة القيود والعوائق التجارية فإن ذلك يشجع الشركات متعدية الجنسيات على الاستثمار بها .
- 9- أسعار الصرف : يتأثر نصيب الدولة من تدفق الشركات متعدية الجنسيات عندما تكون عملة الدولة قوية أو ضعيفة نسبياً بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي لها الشركة مع مراعاة تأثير العوامل الأخرى .
- 10- الحوافز الحكومية غير الضريبية: إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية الضريبية المقدمة إلى الشركات متعدية الجنسيات فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية يؤثر بالإيجاب على جذب الشركات متعدية الجنسيات.

#### 16) دراسة جينا حمدي <u>2008</u> (16

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وتقييم الجوانب الإيجابية للمشاركة من حيث إمكانية زيادة حجم التشغيل وزيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالى زيادة القدرة التنافسية لصناعة الأسمدة بالإضافة إلى دراسة تاريخ تطور صناعة الأسمدة في مصر ومن حيث المدخلات والسلع الوسيطة والتكنولوجيا التي تستخدمها ومدى قدرتها على المنافسة في

<sup>(1)</sup> جينا حمدى حسين ، اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وآثارها على الصناعات الكيماوية مع التطبيق على صناعة الاسمنت ، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2008 .